http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / أمانة بغداد

لفيف من سكنة شارع (الكشافة) الواقع في منطقة الكسرة بمحاذاة ملعب الكشافة بعث إلينا يشكو حال الشارع الذي يعاني الإهمال الجسيم في الخدمات ،وهو من الشوارع المهمة التي تسلكه المركبات هروباً من الزخم الحاصل في الشوارع الرئيسة مما يسبب الزحام الشديد في أوقات الذروة، بسبب المطبات والحفر والمجاري الطافحة،وهو الشارع الوحيد لدخول وخروج سكنة المنطقة، والأمر لا يتطلب غير قليل من إصلاح التخسفات وردم الحفر وتبليطها لتتناسب مع المكانة التاريخية لملعب الكشافة..

عنهم / المواطن غسان عبد الإله

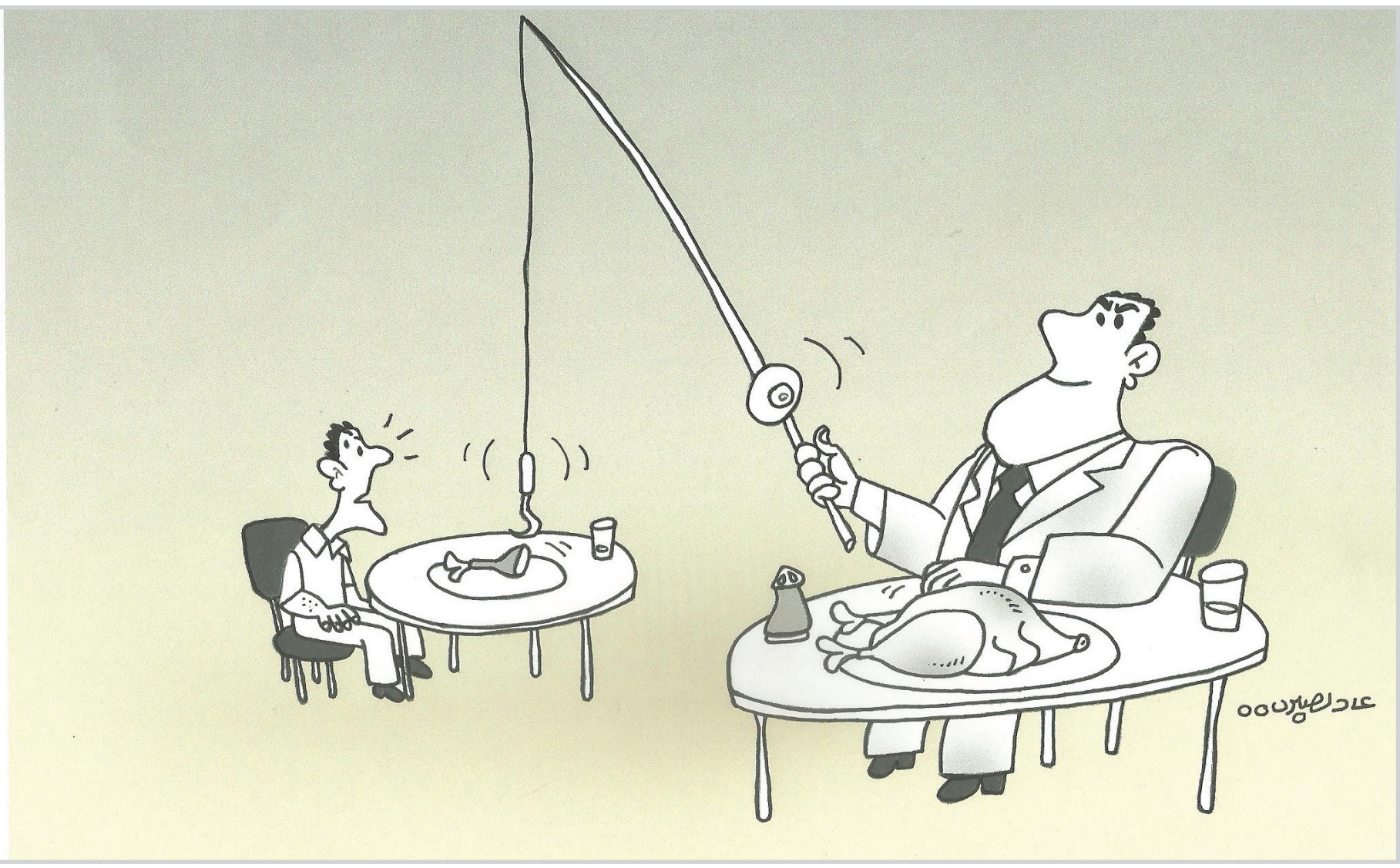

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

من عاش أواخر السبعينيات من القرن المنصرم في بغداد وبعض حواضر المحافظات يتذكر جيداً كيف ان السلطات طبقت نظام خطوط العبور للراجلين من المواطنين والمواطنات ، وكان الامر في البداية مدعاة للتندر بين العراقيين ، وانتشرت بعض الطرف هنا وهناك ، سيما الغرامات الفورية التي كانت تبلغ الدينارين تفرض على المخالف ، وتطبع الناس في ما بعد، حين تبين لهم ان السير على تلك الخطوط يشتمل على فوائد عدة ، فعدا سلامة جيوبهم من عضة الغرامة ، فهي تدرأ عنهم مخاطر الدهس ، وفي حال تعرضهم له يمنحهم القانون حق التعويض ، مثلما يمنح سائق المركبة الاعفاء القانوني من العقوبة في حال لم يعبر المواطن من المناطق المخصصة للعبور .. يتساءل المواطن اليوم أين نحن من زمن السبعينيات ؟ وهل إعادة تطبيق التجربة التي أثبتت نجاحها وجدواها آنذاك صعبة هذه الايام؟.

ان تطبيق تلك التجربة التي تعمل على وفقها معظم مدن العالم يعكس وعياً حضارياً متقدماً فضلاً عن كونه يؤمن سلامة المواطن والممتلكات العامة والخاصة.

كاظم الجماسي

تقرير

بعد غزوها أحياء الموصل السكنية.. النفايات وسوء التعامل معها

□ المدى / وكالات

لا يشتكي سكان مدينة الموصل من تجمع النفايات في أغلب مناطق مدينتهم حسب، بل ومن طريقة التعامل معها من قبل البلدية، إذ يوجد العديد من مكبات النفايات داخل حدود المدينة، كما باشرت البلدية إنشاء موقع وسطي لجمع وكبس النفايات وسط حي سكني، وقال المواطن سعد عبد الكريم (٣٦ عاما) من سكنة حي العربي في الجانب الشرقي من الموصل: إن الأهالي "يعانون وجود منطقة قريبة من حيهم تفرغ فيها سيارات جمع النفايات حمولتها يوميا متسببة بانبعاث الروائح الكريهة لاسيما في فصل الصيف، وعند تغير اتجاه الرياح فضلاً عن اندلاع حرائق فيها بين الحين والآخر"، مشيراً إلى أن عدة أحياء: بالمدينة "تعاني وجود مثل هذه المنطقة"، وأضاف: إن سكان أحياء العربي والرشيدية والحدباء "يتذكرون كيف غطت سحابة دخان ذات رائحة كريهة جدا سماء أحيائهم ليومين من جراء احتراق النفايات".

أما المدرس بكر جرجيس (٤١ عاما)، من أهالي حي الرسالة غربي المدينة، فشكا هو الآخر "وجود مكب نفايات قرب منطقتهم"، مبينا أنه في كثير من الأحيان لاسيما في الليل "تنبعث الرائحة الكريهة بنحو يزكم الأنوف عندما تقوم سيارات البلدية بتفريغ النفايات في مكب النفايات"، وطالب جرجيس البلدية والحكومة المحلية بضرورة "دراسة هذا الموضوع وإيجاد وسيلة تخلص الأهالي من النفايات إلى مناطق بعيدة خارج المدينة مع دفنها أو معالجتها أو حرقها في محارق خاصة حفاظا على البيئة وصحة الناس فضلا عن منظر المدينة وجماليتها".

المهندس المدني معاذ يحيى، (٢٩ عاما)، "يشكو تكدس النفايات في عدة أحياء من الموصل"، قائلا إنه "لا تكاد توجد قطعة ارض متروكة دون بناء إلا وتحولت إلى مكان لرمي النفايات"، عادّاً أن هذا "أمر خاطئ يفعله المواطنون بعدم رمي أو تجميع النفايات في الأماكن المخصصة لها"، مستدركا "لكن البلدية لو كانت تجمع النفايات يوميا وبنحو منتظم من أحياء المدينة لما وصل الأمر إلى ما هو عليه حاليا"، منوها إلى أن بعض الشوارع "أغلقتها النفايات، لكن الغريب أن تقوم البلدية بتخصيص مساحات داخل حدود المدينة لرمي النفايات، وتجميعها دون أدنى مراعاة للجوانب الصحية والبيئية"، وأضاف يحيى، أن المدينة في حالة "توسع إلا أن الدوائر الخدمية لم تطور آلية عملها بما يتناسب مع ذلك"، معربا عن اعتقاده أنه لو "أحيلت عمليات رفع النفايات والتنظيف إلى شركات خاصة بعد إجراء عمليات مناقصة وتحت إشراف البلدية ورقابتها ربما تحل المشكلة".

مصدر في بلدية الموصل، فضل عدم الكشف عن اسمه، قال إن البلدية "أغلقت موقع الطمر الصحي قرب حي العربي وغيّرته إلى خارج المدينة"، وأوضح لوكالة (أصوات العراق)، أن البلدية "تلقت الكثير من الشكاوى ما دفعها لإغلاق موقع الطمر وإنشاء مواقع جديدة خارج حدود المدينة"، وأضاف أن بلدية الموصل "باشرت إنشاء الموقع الوسطي في حي المثنى وهو مشروع لتجميع النفايات من جميع أحياء ومناطق الجانب الأيسر (الشرقي) للمدينة ومن ثم كبسها وتحميلها في سيارات كبيرة لنقلها خارج المدينة"، موضحا إن هذا المشروع "عبارة عن ساحة كبيرة لا يتم رمي النفايات فيها بل تقوم الكابسات وسيارات جمع النفايات بتفريغ حمولاتها مباشرة إلى الشاحنة الناقلة".

وخزة

(أحمر) باص مصلحة.. (أصفر) تاكسي

□ بغداد / نادية الجوراني

منذ أن بدأت المسافات تبعد بين المدن فكر الانسان في احتياجه الى واسطة يتنقل بها من مكان لآخر ومثلما تطور الانسان أخذ يطور آلته ويطوعها لخدمته حتى تعددت وسائط النقل كما نراها اليوم، والآن أصبح همه هو ايجاد الكيفية التي يتم بوساطتها توفير وسيلة النقل المريحة له .واذا تتبعنا هذا الموضوع على صعيد بلد كالعراق نجد ان الشركة العامة لتجارة السيارات عملت جاهدة على استيراد السيارات الحديثة وقد باشرت إطلاق أعداد كبيرة من سيارات التاكسي ذات اللون الأصفر بمبادرة أولى منها كي يتمكن المواطن من الحصول على سيارة تاكسي والعمل عليها . والمبادرة الثانية هي منح قسم من هذه السيارات الى مجلس محافظة بغداد لتوزيعها بالاقساط على اصحاب الدخل المحدود وكذلك الشباب العاطلين عن العمل في محاولة لتحسين المستوى المعيشي لهم. وهنا يتبادر الى الذهن سؤال: هل هناك لجنة مختصة لدراسة عملية توزيع السيارات بهذا العدد الهائل الذي جعل شوارع بغداد تبدو وكأنها مصبوغة باللون الاصفر ؟ وحبذا لو قامت وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة النقل من اجل تنظيم العملية الاستيرادية بصورة سليمة ولتطوير واقع عمل قطاع النقل وتفعيل مفاصله.

ان هذا الحديث من شأنه ان يقودنا الى فكرة من المؤكد انها تتبادر يوميا الى ذهن كل مواطن عراقي، ونعود بذاكرتنا الى الوراء في الثمانينات من القرن الماضي، حين كان المواطنون يتنقلون داخل بغداد في باص اسمه (الأمانة) ذو اللون الأحمر وربما نتذكر ومعنا القراء كيف كان الاعتماد كبيراً على الأمانة ذات الطابقين. وهنا السؤال يطرح نفسه ألسنا الآن بأمس الحاجة إلى عودة هذا الاختراع القديم المسمى (المصلحة) ؟ ان ضرورته ترجع لاسباب عدة منها: إن الكثيرين من اصحاب الدخل المحدود او المتوسط لايستطيعون التنقل بالتاكسي نظرا لغلاء الأجرة وتجدهم يحلمون بالوصول الى أعمالهم بأقل تكلفة ممكنة وبنفس الراحة بالتاكسي والنظافة والسرعة، كما إن هذه الباصات ستساعد في التقليل من عملية الزحام المروري، وبدورنا نناشد وزارة النقل ان تدرس فكرة استيراد مثل هذه الباصات التي من شأنها ان تقدم خدمات كثيره للراكب وللشارع وللتقليل من هذا العدد الهائل من التاكسيات.

رسالة خاصة إلى/ ديوان رئاسة الجمهورية

بعد غياب دام إحدى عشرة سنة في أصقاع المنافي هرباً من جحيم النظام المباد، عدت بناء على دعوة السيد وزير التعليم العالي التي وجهها في اجتماعه بالكفاءات العلمية المهاجرة في عدد من بلدان العالم، حاملا معه قرار رئاسة مجلس الوزراء(٤٤١) لعام ٢٠٠٨ الى رفد الحركة العلمية والتنموية المزمع إحداثها في البلاد وجامعاتها ومعاهدها، وكانت عودتي في عام ٢٠٠٩ مؤملا النفس في ايجاد فرصة يمكن لي من خلالها خدمة بلدي والعودة الاخيرة للوطن من بعد اغتراب طويل.

راجعت وزارة التعليم العالي من بعد أن حصلت على موافقات ثلاث جامعات من غير توفر درجات وظيفية وهي كل من جامعة بابل وجامعة ذي قار وجامعة القادسية، في تخصصي الرياضيات، كما حصلت بالاضافة الى ذلك على طلب حاجة من جامعة ديالى، فيما اصدرت الوزارة خمسة كتب رسمية موجهة الى رئاسة جامعة ديالى تدعوها فيها الى توفير درجة وظيفية لي ضمن ملاك الجامعة، ولكن رئاسة الجامعة رفضت الانصياع للاوامر الوزارية المتكرر بدعوى عدم توفر الدرجات الوظيفية، ودام رفضها ذاك مدة سنة ونصف السنة قامت أثناءها بتعيين العشرات من الاساتذة والموظفين، ولم يجد نفعاً مع رئاسة الجامعة الامر الوزاري الصادر بتاريخ٢٠١٠/٤/٥ الموجه لكل الجامعات في البلاد بتعيين الأساتذة العائدين كافة، وكان اسمي مدرجاً ضمن قوائم الاسماء المرفقة بالامر المذكور..

أناشد ديوان رئاسة الجمهورية النظر بعين العطف لما عانيته ولم أزل من جهد نفسي ومادي طوال زمن مراجعاتي المستمرة، فضلاً عن كوني بعيداً عن عائلتي التي تقيم الآن في المهجر بانتظار تعييني، علما إنني وقعت في مأزق لاأتمناه لغيري من الكفاءات العائدة، إذ فقدت وظيفتي في المهجر ولم أحصل على وظيفة في بلدي الذي أمضيت فيه أكثر من أربع عشرة سنة خدمة فعلية أستاذاً في جامعة بغداد.

ختاماً أملي كبير بكم في تفهم وضعي ومد يد العون، مع فائق احترامي وتقديري

المواطن / سعد إبراهيم احمد
ماجستير رياضيات تطبيقية

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

تشهد دور المطابع بعد التغيير حراكاً ملحوظاً، ما يدفع أصحابها إلى مناشدة الدولة دعمها، مثلما كانت تفعل سابقاً.

صح النوم!!!

حرق النفايات في البصرة.. وخراب الصحة والبيئة

□ متابعة / المدى

نبه متخصصون إلى خطورة حرق النفايات في المناطق السكنية على الصحة العامة للافراد والبيئة، بعد تزايد عمليات الحرق في مناطق أحياء: الحسين والشرطة والمهندسين والجمعيات وغيرها من احياء مدينة البصرة، وقال الدكتور حسن خلاطي ان النفايات التي تحرق تتحول الى أبخرة سامة مؤثرة ومخدشة للجهاز التنفسي، فضلا عن تأثير الدخان المتصاعد على حالات الربو، واكد ان اصابات عديدة تم تسجيلها بين سكنة تلك المناطق، نافياً وقوع حالات وفاة.

فيما ذكرت نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة البصرة الدكتورة سكنة فلك في حديث لاذاعة العراق الحر انه تمت متابعة موضوع حرق النفايات في المناطق السكنية، عن طريق منع مجاميع الباعة الذين يحرقون النفايات بحثا عن العلب الفارغة لبيعها، والذين يطلق عليهم محلياً (النبّاشة) ووضع حراسات خاصة، فضلاً عن اختيار منطقة (جويبدة) البعيدة عن مدينة البصرة كمنطقة لطمر النفايات.

وقالت رئيس لجنة السياحة والآثار في المجلس زهرة حمزة البجاري ان ظاهرة حرق النفايات بالرغم من خطورتها على الانسان والبيئة إلا إنها تشكل تشويهاً لجمالية المدينة.

وتحدث مواطنون عن المعاناة التي يعيشونها جراء حرق النفايات في مناطقهم السكنية وطالبوا بوضع حد لهذه الظاهرة الخطرة.

يذكر ان الحكومة المحلية في محافظة البصرة غيّرت مناطق طمر النفايات الى مناطق بعيدة عن المدينة، فيما يؤكد مسؤولون ان عمليات الحرق لا تنفذ من قبل مديرية البلدية، بل من قبل أشخاص يتسللون خلسة إلى الموقع ويشعلون النيران فيه، بهدف تحديد أماكن وجود العلب والقطع المعدنية بين أكوام النفايات، ليقوموا بعدئذ بجمعها وبيعها الى معامل تتولى إعادة تدويرها.